عقد مؤتمر جنيف للسلام، حيث كانت وجهة نظر موسكو تحث الدول العربية في الدعوة الى عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن، بغية التوصل الى تسوية شاملة لأزمة الشرق الاوسط، تؤدي الى الانسحاب الاسرائيلي الشامل من على الاراضي العربية المحتلة، والى حلّ القضية الفلسطينية. في مقابل ذلك، كانت القيادة المصرية ترى الى امكان تأجيل عقد مؤتمر جنيف، ومتابعة «الحوار» مع الولايات المتحدة الاميركية، بهدف تحقيق انسحاب جزئي جديد من على جبهة سيناء، أولاً، يمهّد لانسحاب مماثل على الجبهة السورية. وثمّة خلاف آخر، تركّز على الطلبات المصرية لأسلحة جديدة من الاتحاد السوفياتي، وعلى جدولة الديون، حيث رأت القيادة السوفياتية ان أنواع السلاح المتطور التي تطلبها القاهرة يقتضي ضرورة عودة بعض الخبراء السوفيات الى مصر من أجل المساعدة في عمليات استيعاب القوات المسلحة المصرية لهذا السلاح، ومن أجل صيانته في المراحل الاولى على أقل تعديل، بينما أصرّت القيادة المصرية على تلقّي السلاح من دون عودة الخبراء السوفيات[٥].

عكس الاعلام السوفياتي، بصورة أو بأخرى، بعض جوانب هذه الخلافات. وعلى سبيل المثال، نشرت الصحافة السوفياتية مقالات عدة، ندّدت بالمحاولات الجارية لعزل الشعوب العربية عن حليفها الرئيس، الاتحاد السوفياتي، ولعرقلة التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمعات العربية المعنيّة، ولتخريب علاقات الصداقة العربية ـ السوفياتية. كذلك هاجمت محاولات اعادة العالم العربي الى «الحظيرة الغربية» من طريق استخدام «الاسطورة» التي تدّعي ان مفتاح التسوية في الشرق الاوسط هو في يد الولايات المتحدة الاميركية وحدها، وترويج «المزاعم» عن عدم قيام الاتحاد السوفياتي بتعزيز القدرات الدفاعية للدول العربية المعنيّة، وعن تواطئه مع الولايات المتحدة الاميركية على حساب القضايا العربية. كما استمر الاعلام السوفياتي في التحذير من الاتفاقيات الجزئية بين أي دولة عربية واسرائيل، في اشارة ضمنية الى مصر، لأن في ذلك «تجاهلاً كاملاً» لمصالح سوريا والشعب الفلسطيني، ممّا يؤدي الى انهيار التضامن داخل الجبهة العربية»[٦].

الّا ان الموقف المصري جاء حادّاً ومباشراً. فقد أدلى الرئيس، أنور السادات، بسلسلة من التصريحات، وجّه من خلالها، نقداً علنياً الى سياسة الاتحاد السوفياتي في المنطقة، والى تصوّره للخطوات المقبلة بالنسبة لمستقبل التسوية السلمية، والى علاقاته مع مصر. وأعلن السادات في منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥ تفضيله لسياسة كيسنجر الداعية الى السير نحو التسوية السلمية «خطوة خطوة»، والى التوصل الى فك ارتباط جديد في سيناء، مع تأجيل مؤتمر جنيف الى الحين المناسب لعقده، واستبعد، في الوقت عينه، وجهة النظر السوفاتية الداعية الى السير في الاتجاه المعاكس، وعقد المؤتمر في القريب العاجل. وفي حديث له الى صحيفة «الانوار» اللبنانية، في الفترة ذاتها، وضع الرئيس المصري الاتحاد السوفياتي كدولة عظمى في موقع موازٍ لموقع الولايات المتحدة الاميركية من حيث علاقته بمصر بقوله: ان «مصر لن تكون منطقة نفوذ لا للسوفيات ولا للاميركان»، وان يبحث عن مصلحة مصر بين النظرتين الاميركية والسوفياتية. وتساءل في حديثه «رجوع مصر الى احضان السوفيات يخدم مصلحة مَنْ؟». كما أكد ان عودة المنطقة الى الاستقطاب الثنائي، حيث تقف واشنطن مع تل ـ أبيب، وموسكو مع العرب لا يخدم المصالح العربية الحيوية. الى ذلك، انتقد السادات الاتحاد السوفياتي لأنه «عوّض سوريا كل خسائرها، في الحرب الاخيرة [تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٧٣]، وأعطاها المزيد من التجهيزات، بينما لم يعط مصر شيئاً، منذ ١٤ شهراً، على الرغم من كل ما قيل عكس ذلك». ثمّ دعا الاتحاد السوفياتي الى الوفاء بتعهداته والتزاماته وفقاً لنصوص معاهدة الصداقة المصرية ـ السوفياتية «اذا كان السوفيات يريدون، حقاً، المحافظة على صورتهم في العالم العربي»[٧].